

جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

(1855 — 1926)

عبد العزيز الخمليشي
كلية الآداب — الرباط

تقديم

إذا تساءلنا، بادئ ذي بدء، عن تاريخ تأسيس الزاوية الناصرية الأم وكذا مؤسستها، فإن الجواب الذي تتوفر عليه إلى حد الآن، هو ما ذكره مارسيل بودان (MARCEL BODIN)، في دراسته التي أنجزها حول زاوية تتمكروت سنة 1918، حيث أكد ما هو شائع ومعروف : أي أن الزاوية تأسست، أول ما تأسست، بتمكروت، بوادي درعة، من قبل المرباط سيدي محمد بن ناصر الذي استمرت مشيخته على الزاوية ما بين سنتي 1035هـ — 1085هـ/1643 — 1674⁽¹⁾.

إلا أن هذا الجواب كان موضع شك من قبل السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 — 1790)، مما جعله يكتب رسالة في الموضوع إلى كافة أشياخ درعة يوضح لهم فيها ما بلغه — بعد البحث والتقصي — في شأن أصل الزاوية. وهذا نصها : «خدامنا أشياخ درعة، الشيخ الزبير والشيخ محمد المزواري وغيرهما من أشياخ درعة وكافة أعيان أحماسها سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد.

(1) Bodin, Marcel, *La zaouia de Tamegrout*, les archives berbères, Paris, 1918, Fascicule 3, pp 263-270 et 293.

وانظر أيضاً :

Laroui, Abdallah, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, FM, Paris, 1977, p. 137.

فاعلموا أن الخبر الذي كان عندنا في الزاوية الناصرية هو أن أصلها والمنشئ لها هو سيدي محمد بن ناصر وأنه الذي اشترى أملاكها وحبسها. ثم إننا اجتمعنا مع الفقهاء السيد محمد بن العباس وغيره من فقهاء مراکش الذين لهم معرفة بالزاوية الناصرية، فذكروا لنا أن الزاوية هي لسيدي عبد الله بن الحسين لقباب قبل سيدي محمد بن ناصر، وذكروا أن الذي كان اشترى أملاك الزاوية وموضع الزاوية هو سيدي أحمد بن إبراهيم، فحبسها على شيخه سيدي عبد الله بن الحسين المذكور. وكان سيدي أحمد بن إبراهيم واقفا على الزاوية وناظرا عليها في حياة شيخه سيدي عبد الله المذكور وبعد وفاته. ولما توفي سيدي أحمد بن إبراهيم قام بأمر الزاوية وبأحباسها بعده سيدي محمد بن ناصر. فسيدي محمد بن ناصر كان واقفا على الزاوية فقط، فليست له ولا أنه الحبس لها، وإنما الزاوية الحبس لها ولأملاكها هو سيدي عبد الله بن الحسين فقط». بعد هذا التوضيح، تضيف الرسالة مباشرة : «وها نحن لما ذكرنا لنا ذلك، وتحققنا منهم خرجنا من عهدة تلك الزاوية الناصرية وجعلنا عهدتها في رقبتهكم فأنتم الذين تنظرون فيها وتتكلمون على مصالحها. فانظروا أنتم من يصلح للوقوف عليها والنظر في مصالحها من الذين تعرفون أنه لا يبذر أحباسها وأنه يقف في خدمتها واكتبوا له الولاية عليها ويشغل في حينه بالتصرف فيها والوقوف عليها [...] الحاصل أمر الزاوية في رقبتهكم وفي عهدتكم وأنا خارج من عهدتها لا أتكلم فيها أبدا بحول الله»(2).

ذلك كان جواب السلطان في شأن الزاوية الناصرية الأم. وهو جواب يتكون من شقين : الطعن، من جهة، في صحة الخبر الذي يقول بأن سيدي محمد بن ناصر هو منشئ الزاوية ومشتري أملاكها ومحبسها لحساب الزاوية، مع تقديم جواب جديد مفاده أن المؤسس الحقيقي للزاوية هو سيدي عبد الله بن الحسين لقباب، ثم، من جهة ثانية، تحميل كافة أشياخ درعة وأعيانها مسؤولية اختيار من ينظر في مصالحها، وإعلانه عدم الخوض في أمورها مستقبلا.

بيد أنه إذا تساءلنا، بالمقابل، عن مؤسس فرع الزاوية بالرباط، فإن المؤسس

(2) نسخة من رسالة وجهها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى أشياخ درعة وكافة أعيانها، وهي بدون تاريخ. انظر كناش 12، الخزانة الحسنية، ص. 27.

له هو سيدي أحمد بناصر(3). أما عن تاريخ التأسيس، فهذا ما لم تتمكن من تحديده، وإن كان يظهر، من إحدى الإشارات التي أوردها محمد الضعيف، أن هذا الفرع كان موجودا منذ منتصف القرن الثامن عشر(4).

ومهما يكن، فإن ما يهمنا من هذه المداخلة — المهداة إلى روح أستاذنا الفقيه المؤرخ جرمان عياش — هو تسليط بعض الأضواء على هذا الفرع من الزاوية الذي لا يزال مجهولا بالمرة، وذلك بالاعتماد، أساسا، على نوع خاص من أنواع الوثائق الغميسة، وهي حوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط، وتغطي فترة زمنية تمتد من سنة 1271هـ إلى 1344هـ/1855م — 1926م(5).

ومن المعلوم أن الحوالات الحبسية تعني الدفاتر أو الكنائيش التي تسجل بها أملاك الأحباس، ومستفاداتها، ونفقاتها؛ إلا أنه بالنسبة لهذه الحوالة، فهي تضم، علاوة على هذه المعطيات، عددا من الرسوم والرسائل والظواهر، مما يمكننا من الوقوف على بعض العناصر الإضافية، سواء منها علاقة الزاوية الفرع بالأصل من ناحية، أو علاقة المخزن بكل من الفرع والأصل من ناحية ثانية.

وسنقتصر في هذه المداخلة على عنصر واحد فقط، وهو أملاك الزاوية.

أولا : أملاك الزاوية

1 — نوعها

بالإلقاء نظرة أولى على قائمة أملاك الزاوية، كما يتضح من الجدول رقم 1(6)،

(3) هذا ما يتضح من رسم عدلي مؤرخ في متم قعدة 1329هـ/22 نونبر 1911م، حوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط، ميكرو فيلم بالخزانة العامة بالرباط، رقم 156، ص. 141. وبخصوص فروع الزاوية بالمدن المغربية، أنظر مصدر الهامش 121؛ وأيضا الهامش رقم 122.

(4) الضعيف محمد، تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري، دار المآثورات، الرباط، 1406/1986، ص. 153.

(5) والمشار إليها في الهامش رقم 3. كما لا يفوتنا أن نشير إلى أنها تتكون من 240 صفحة. وفيما يخص السياق الخاص لهاته الحوالة، انظر الهامش رقم 123.

(6) سطرناه بالاعتماد على نفس الحوالة الحبسية.

نلاحظ، أول ما نلاحظ، أن الخاصية الأساسية لهذه الأملاك، على امتداد المدة المدروسة، أنها مرتبطة بالمباني دون غيرها من الأملاك الأخرى، وبخاصة الأملاك الزراعية. صحيح لقد ورد مرة، ضمن لائحة النفقات أن المقدم أحمد بنونة اشترى من فاضل الأحباس سنة 1302هـ/1884 — 1885م، بإذن من النقيب الحاج محمد بن أبي بكر الناصري، جنانا من الحاج محمد الناصري⁽⁷⁾، لكن هذا الجنان لم يدخل قط ضمن أملاك أحباس الزاوية، ومعنى هذا أنه اشترى لحسابه، أي لحساب النقيب.

وقد بلغ عدد هذه المباني سنة 1271هـ/1855م ستة وخمسين مبنى، كانت منتشرة داخل أسوار المدينة، ما بين حي بوقرون — وهو مقر الزاوية — والسويقة. ونصيب الأسد منها تحتله الحوانيت : ستة وثلاثون حانوتا، بالإضافة إلى خمسة أنصاف من الحوانيت، وخمسة أثمان من حانوت واحدة، وربع حانوت، وطرزين، ومخزن وأحد.

ومن حيث نوعها، فقد كانت تشمل جل الحرف : من خياطة ونساجة وجلد ونجارة وخرابة وصياغة وجزارة وحجامة وحنوت تبقالت وحنوت الخضرة وحنوت بيع الزرع (بالرحبة) ... إلخ.

وفي المرتبة الثانية بعد الحوانيت، لكن بدرجات أقل، تأتي الدور ومشتقاتها : ثلاث دور، ونصف دار، وخمس «مصريات». والملاحظ، بخصوص هذه «المصريات»، أن بعضها كان قائما بذاته، أي مستقلا، في حين أن بعضها الآخر كان إما فوق دار، أو فوق حانوت. ومن ثم فهي لا تعدو أن تكون مجرد غرفة. لأجل هذا كان المكلفون بتسجيل أحباس الزاوية يخلطون أحيانا بين «المصرية» والغرفة، باعتبار أنهما أمر واحد. نقرأ، على سبيل المثال، في إحدى القوائم : «الغرفة قرب دار الحكموي»⁽⁸⁾، كما نقرأ في قائمة أخرى : «المصرية قرب دار الحكموي»⁽⁹⁾، وهذا ما يفسر الإشكال الذي قد يلاحظ في هذا الجدول بخصوص خانتى الغرف و«المصريات»، حيث تغيب الغرف عن الذكر ليحل محلها

(7) ص. 70، نفس المصدر.

(8) ص. 37.

(9) ص. 40.

«المصريات» أو العكس، في حين يبقى المجموع ثابتا (خمسة)، وذلك إلى حدود 1343هـ/25 — 1924م، إذ انضافت غرفتان⁽¹⁰⁾ ليصبح المجموع سبع غرف. وإلى كل هذه الأملاك يجب أن نضيف أرحى واحدة — كانت تقع بزقة بوهلال — توقفت عن العمل سنة 1340هـ/22 — 1921م، وبتوقفها تحول المبنى إلى «أروى» أصبح يكتريه الفقيه الكاتب العباس الشرقي⁽¹¹⁾.

وهكذا نصل إلى عنصر التطورات التي عرفتها هذه الأملاك على امتداد إحدى وسبعين سنة (1855 — 1926). والملاحظة الأساسية التي يلزم تسجيلها في هذا الصدد، هي أن أملاك الزاوية لم تعرف أي تطور نوعي بل وحتى كمي: فمن خمسة وخمسين مبنى سنة 1855 ارتفع الرقم إلى إثنين وستين سنة 1926، وهي زيادة طفيفة على أي حال. وقعت بالدرجة الأولى في الدور: من ثلاثة إلى ثمانية. وهنا، أيضا، يجب إثارة الانتباه إلى نفس الظاهرة التي سبقت الإشارة إليها بخصوص «المصريات» والغرف. ويتعلق الأمر بالخلط القائم — من قبل المكلفين بالتسجيل — بين مصطلحي «الدويرة» و«الدار». لنلاحظ، في الأخير، غياب مصطلح «الدويرة» والاكتفاء، فقط، بمصطلح الدار.

وعموما، فإن التطورات التي وقعت في هذه الأملاك تمت، أساسا، إما عن طريق الشراء أو البناء⁽¹²⁾. كما يبدو من الضروري أن نشير، لإزالة بعض اللبس الذي قد يكتنف قراءة هذا الجدول (أي الجدول رقم 1)، إلى أن هذه الأملاك لم تكن برمتها في ملك الزاوية، بل إن بعضها كان مشتركا مع المخزن، وبعضها الآخر كان مشتركا مع أفراد.

فأما الذي كان مشتركا مع المخزن — حسب ما أفصحت عنه الحوالة — فيتعلق بالخانوت التي خمسة أثمانها $\left(\frac{5}{8}\right)$ في ملك الزاوية والباقي، أي ثلاثة أثمان $\left(\frac{3}{8}\right)$ ، في ملك المخزن. وقد وضع حد لهذه الحالة في نهاية سنة 1336هـ/غشت 1918، حيث كتب السلطان مولاي يوسف رسالة في الموضوع إلى ناظر أحباس الرباط،

(10) ص: 279. (وانظر الجدول رقم 2).

(11) ص: 213.

(12) انظر الجدولين رقم 2 و3. وقد سطرناهما بالاعتدال على نفس الحوالة.

مما ورد فيها : وبعد فقد أطلع علمنا الشريف وزير الأوقاف الطالب أحمد المجادي بما راج في قضية الحانوت التي خمسة أثمانها للزاوية الناصرية ثمة والباقي في شركة المخزن، ومنفعتها بيد اليهودي مسعود سمسار التجارة النجليزية، وطلب المعاوضة⁽¹³⁾ في أصل الخمسة أثمان المذكورة على مقتضى ظهيرنا الشريف المؤرخ بـ 7 رمضان 1334، وأن واجب الخمسة أثمان المذكورة [...] ينوب حبس الزاوية فيها على مقتضى ظهيرنا المذكور 1220 بسيطة. وعليه فلما لجانب أحباس الزاوية المذكورة من المصلحة بخروجها من الشركة واختصاصها بما يشتري لها بضمن المعاوضة المذكورة، نأمرك أن تعقد أنت وناظرها هذه المعاوضة مع طالبها بالقدر المذكور على الوجه المسطور، وأبق هذا القدر تحت يدك على وجه الأمانة إلى أن يشتري على يدكما ملك نفاع لجانب حبس الزاوية المشار إليها والسلام»⁽¹⁴⁾.

وبالفعل، من خلال رسم شراء مؤرخ في آخر صفر 1338هـ/23 نونبر 1919، يتضح أن ثمن المدفوع في المعاوضة أعلاه (1220 بسيطة) قد اشترى به لحساب الزاوية «جميع جلسة الحانوت»⁽¹⁵⁾ المرسوم عليها عدد 43 بأبي قرون، وذلك بضمن قدره 1330 بسيطة، وأن مقدم الزاوية — عبد الله بناني، هو الذي أكمل الفرق مما كان لديه من وفر مداخيل أملاك الزاوية⁽¹⁶⁾.

(13) المعاوضة هي بيع عين الملك الحبسي بعين أخرى، وتعرف أيضا بالمناقلة. انظر : شلبي مصطفى، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1967/1386، ط 2، ص. 417 ؛ وبلمقدم رقية، أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1991/1411، ج 1، ص. 173 — 174 ؛ وانظر أيضا رسالة مهمة في الموضوع (أي موضوع المعاوضة) أرسلها السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 4 صفر 1279/فاتح غشت 1862، أوردها عبد الرحمان بن زيدان في : «إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1934، ج 1، ص. 121.

(14) نسخة من رسالة وجهها السلطان يوسف بن الحسن إلى ناظر أحباس الرباط محمد ملين، بتاريخ فاتح قعدة 1336هـ/8 غشت 1918م، ص. 183، (من نفس الحوالة الحبسية).

(15) حول مصطلح الجلسة وكذا الجزاء والزينة، انظر : «ينعبد الله محمد، ناظر الوقف»، مجلة دعوة الحق، صفر 1408/شتنبر — أكتوبر 1987، العدد 267، ص. 58 — 79 ؛ وأيضا : بلمقدم رقية، المرجع السابق، ج 1، ص. 90 — 99.

(16) ص. 183 (الحوالة الحبسية).

جدول رقم 2 : أبنية الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20

المساحات	تاريخ البناء	تكلفة البناء	المدور	تاريخ البناء	تكلفة البناء
بناء الحارثين والعرفين فوقهما باني قرن.	1861هـ/1279م	431 متقلا (ثلاثة وأربعون متقلا وأوقية)	بناء دار الطيور القابلة لباب الزاوية القاصية.	1880هـ/1297م (وأعيد إصلاحها والزيادة فيها عدة مرات)	1880هـ/1297م
بناء طراز قرب سيدي أبي العباس	1280هـ/ 1864-63م	788 متقلا (ثانية وسبعون متقلا. وثمان أراق)	بناء أروى مقابل للزاوية بناء دار قرب فرن الزناقي	1872هـ/1289م 1885-84هـ/1302م	1872هـ/1289م 1885-84هـ/1302م
بناء الحارثين برأس زينة الدك	1865هـ/1281م		بناء الدويرة المخرجة من الأروى	1901هـ/1319م	1901هـ/1319م
بناء نصف حارثين بيلو	1867هـ/1284م		بناء عرفين	1925-24هـ/1343م	1925-24هـ/1343م

جدول رقم 3 : أشهر الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

المساريت	تاريخ الشراء	ثمن الشراء	السلور	تاريخ الشراء	ثمن الشراء
شراء نصف الحانوت الثانية عن يسار الخارج من زقة الدك بسطاط الحرازين التي كانت شركة بين أفراد أسرة.	7 محرم 1284هـ/ 31 مايو 1867	98 ريال	شراء نصف دار الشيخ عبد الرحمن	14 ريال	شراء نصف دار الشيخ عبد الرحمن
شراء زينة الحانوت الثالثة بالسوق التحفي والثانية عن يمين الخارج (في اعجاز الدمي محمود بن سعيد)	4 جمادى 2 8 فبراير 1304هـ/ 1887	14 ريال	شراء ربع الدار قرب فرن الزناقي	28360 متقالا (ألفان وثلاثة وستة وخمسين متقالا)	شراء نصف الدار المتصلة بالزاوية
شراء جلسة حانوت من يمين المتكطف من الرحبة من السوق القوي في إطار الصلح مع الجليلي بن محمد	1910هـ/1328	412 ريال (جا في ذلك أجرة الواقف في الدعوى وقدرها 12 ريال)	شراء نصف الآخر أعلاه	1330 بسيطة	شراء الدار المربعة في الزاوية من قبل عبد السلام الزينة مقابل قبر يدين فيه بغير ثمن.
استخلاص جلسة حانوت الثالثة يسار الخارج من زقة أبي الشكاري من يد مشربها ج. العربي فديرة على وجه المساء بعد الدعاوي مع ورثة بالتمها وكرة التردد في شأنها مجلس الأحكام	31-1332هـ/ 12-1914م	1330 بسيطة	شراء نصف الآخر أعلاه	1330 بسيطة	شراء الدار المربعة في الزاوية من قبل عبد السلام الزينة مقابل قبر يدين فيه بغير ثمن.
شراء جميع جلسة الحانوت رقم 43 بأبي قرون عوضا عن خمسة أثمان الحانوت التي كانت مشتركة مع الفرن.	متم صفر 1338هـ/ 23 نونبر 1919	1330 بسيطة	شراء نصف الآخر أعلاه	1330 بسيطة	شراء الدار المربعة في الزاوية من قبل عبد السلام الزينة مقابل قبر يدين فيه بغير ثمن.

وأما الذي كان مشتركا مع أفراد، فيرتبط بنصف دار واحدة، وربع حانوت واحدة، وبعض أنصاف الحوانيت. فبخصوص الأولى، أي نصف الدار، فقد كانت مشتركة مع المسمى الشيخ عبد الرحمان، وقد تمت تصفية هذه الشركة بشرائها منه بثمان قدره ثلاثمائة وثمانية وتسعون مثقالا، وذلك خلال النصف الأول من سنة 1284هـ/حوالي صيف 1867⁽¹⁷⁾، وهو تاريخ يذكّرنا ببداية انتشار المجاعة بالرباط، وبغيرها من مدن المغرب وقراه⁽¹⁸⁾. وبخصوص ربع الحانوت، فقد ظلت على حالها، أي أن الزاوية تملك الربع $\left(\frac{1}{4}\right)$ ، والطرف الآخر يملك الثلاثة أرباع $\left(\frac{3}{4}\right)$ المتبقية. وبالنسبة لأنصاف الحوانيت $\left(\frac{1}{2}\right)$ فقد عرفت جزرا خفيفا، وبقي مشتركا منها، إلى حدود 1926، ثلاثة.

وإلى هذا التوضيح يجب أن نضيف توضيحا ثانيا، مفاده أن هذه الأملاك بعضها كان تابعا برمته إلى أحباس الزاوية (وهي السائدة) وبعضها الآخر يندرج ضمن الأملاك ذات المنفعة الجزائية (انظر الجدولين رقم 4 و 5).

إن السؤال الذي يطرح نفسه على هامش هذا التطور هو : هل التحسيس من قبل الأفراد لحساب الزاوية كان منعما بالمرة ؟

بالمرة، قطعاً لا. إلا أن حضوره، على امتداد كل الفترة المدروسة (1855 — 1926)، تمثل في ثلاث حالات. الحالة الأولى، تتضح من خلال شهادة عدلية مؤرخة في آخر صفر 1296/22 فبراير 1879، يشهد فيها نفر من الأفراد بمجلس القاضي والعدول «أن الدار المتهدمة الكائنة بقعر الزينة المقابلة لباب الزاوية القاسمية المعروفة لأولاد الحُمير بهذه الحضرة الرباطية ترجع حبسا على الزاوية الناصرية من الحضرة المذكورة بعد انقراض أولاد الحمير المذكورين»⁽¹⁹⁾.

(17) ص. 39، نفس المصدر.

(18) حول هذه المجاعة انظر : البراز محمد الأمين، أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أطروحة الدولة في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1989 — 1990، ص. 353، وما قبلها وما بعدها.

(19) ص. 229 (الحالة الحبسية).

يتعلق الأمر، إذن، بالتحجيس المسمى بالتعقيب⁽²⁰⁾. ومما يثير الانتباه في هذه الحالة، أن انقراض ذرية أولاد الحمير توافقت مع انتشار وباء التيفوئيد (الحمى) الذي ضرب الرباط وغيرها من مناطق البلاد ابتداءً من محرم 1296هـ/يناير 1879م⁽²¹⁾.

وهكذا، انطلاقاً من هذه الشهادة العدلية، نفهم أن الدار التي بنتها الزاوية سنة 1297هـ/1880م⁽²²⁾ — والمشار إليها في الجدول رقم 2 — والمسماة بـ «دار الحمير»، هي، في الأصل، وقف للزاوية من قبل المكنى بـ «الحمير».

أما الحالة التحجيسية الثانية فقد جاءت نتيجة وصية تركها المسمى عبد الرحمان أحمد الرغاي الرباطي، قبل وفاته سنة 1329هـ/1911م. ذلك أنه كان قد أوصى «بإخراج ثلث متخلفه، فيخرج منه مائتا ريال يشترون له قبراً بزاوية الولي الأشهر سيدي أحمد بناصر ويجهز لقبره ويتصدق عليه بباقي المائتين، والباقي من الثلث بعد المائتين يعطى نصفه لجانب الزاوية المذكورة، والنصف الآخر للموجود من أولاد الأجل البركة سيدي بومهدي بن ولي. الله تعالى سيدي علال العيساوي»⁽²³⁾.

وقد كان نصيب الزاوية من هذا النصف من الثلث — بعد إسقاط المائتين ريال المنصوص عليها أعلاه — ربع الدار «الرابعة عن يمين زنقة البير بجزء الرباط»⁽²⁴⁾. إلا أن اللاف في الأمر هو أن الزاوية باعت هذا الربع من الدار مباشرة، وقد تكلف بأمر البيع — كالعادة — مقدم الزاوية، وقبض فيه مائتين وخمسة وسبعين ريالاً، أضافها إلى مستفادات الزاوية⁽²⁵⁾.

(20) حول مصطلح «التحجيس بالتعقيب»، انظر على سبيل المثال : بلمقدم رقية، المرجع السابق، ج 1، ص. 138 — 140.

(21) حول هذا الوباء، انظر : البراز محمد الأمين، المرجع السابق، ج 2، ص. 448 وما بعدها.

(22) ص. 69 (الحوالة الحبسية).

(23) رسم عدلي مؤرخ في مئة قعدة 1329هـ/22 نونبر 1911م، ص. 141 (من الحوالة الحبسية).

(24) نفسه، ونفس الصفحة، وتكميلاً للفائدة نضيف أن الثلاثة أرباع الأخرى كانت من نصيب إحدى بنات المالك.

(25) ص. 143، نفس المصدر.

أما الحالة التحبسية الثالثة، فقد تمت بمقابل. والمقابل، كما أشير إلى ذلك في الحوالة، ثم وفق ما يلي : «وأما القبر الذي دفن فيه عبد السلام الرندة [15—1916] فإنه تعاقد مع الناظر في أجرته على الوقوف في شراء الدار المريدة في الزاوية بغير ثمن» (26).

يتعلق الأمر، في هذه الحالة، بما يمكن تسميته بمقايضة. مقايضة دار بقبر ؛ باعتبار أن الدفن في مقبرة الزاوية كان يتم بمقابل، ومقابل مرتفع، كما سنوضح ذلك فيما سيرد.

إذن، بندرة حالات التحبيس، وبقلة أبنية وأشربة الزاوية، مما كان يفضل لديها من مداخيل، ظلت أملاك الزاوية إلى حدود سنة 1926، قرية من المستوى الذي كانت عليه سنة 1855.

لكن، حتى تكتمل الصورة، نتساءل : ما نصيب هذه الأملاك بالمقارنة مع أملاك زوايا وأضرحة الرباط ؟

انطلاقاً من الجدول رقم 4، المتعلق بإحصاء الأملاك المبنية وغير المبنية المنتسبة برمتها إلى أحباس زوايا وأضرحة الرباط (27)، وذلك خلال سنة (26) ص. 164، نفسه.

(27) عثرنا على هذه الوثيقة الإحصائية، وهي محررة بالفرنسية، ضمن المحافظ المسماة بـ «محافظ — أو وثائق — ميشوبيلير» (Michaux Bellaire)، بالخزانة العامة بالرباط. وهي مَحَافِظٌ غير مرقمة وغير مصنفة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن هذه الوثيقة لا تحمل أي تاريخ، كما لا تذكر اسم الوحدة النقدية. وقد أشكل علينا الأمر في البداية. لكن بعودتنا إلى تقرير المجلس الأعلى الحبسي المنعقد بالرباط ما بين 22 و25 شوال 1335/11 — 14 غشت 1917 (وهو تقرير مطبوع من قبل وزارة عموم الأوقاف)، تبين لنا أن سلطات الحماية بإشراف المقيم العام الجنرال ليوطي (Lyautey)، قامت مباشرة بعد توقيع عقد الحماية بإحصاء الأملاك الحبسية مرتين : المرة الأولى سنة 1331هـ/1913م، والمرة الثانية سنة 1333هـ/1915م. وهكذا بمقارنة المعلومات الواردة في الوثيقة الإحصائية (سواء منها الجدول رقم 4 أو الجدول رقم 5) بالمعلومات الواردة في هذا التقرير، تأكد لنا أن الإحصاء الوارد في كلا الجدولين يرتبط بسنة 1915، ومن ثم قمنا بإضافة التاريخ إلى الجدولين، كما عرفنا بالوحدة النقدية المتمثلة في «البيضة». وبلاستعانة دائماً بنفس التقرير، عرفنا عنوان الجدول رقم 5 بـ : «الأملاك المبنية والتي لا بناء بها ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزء كمقابل لـ : (Immeubles bâtis et non bâtis grevés de Ljza). كما يجب أن نشير إلى أننا تصرفنا في الوثيقة، حيث أعدنا بناءها من جديد، وفق معيار الأولوية من حيث عدد الأملاك.

جدول رقم 4 : إحصاء الأملاك المبنية وغير المبنية المنتسبة برمتها إلى أحباس
زوايا وأضرحة الرباط سنة 1915.
(المداخل بالبيطة)

الكراء السنوي		ثمن الرقبة	العدد		أسماء الزوايا والأضرحة
الحالي	القديم		غير المبنية	المبنية	
15615 00	14565 00	271830 00	0	44	الزاوية التهامية
7572 00	7230 00	262500 00	0	37	الزاوية الناصرية
7222 00	5713 75	205450 00	0	31	الزاوية الرحمانية
	(ستيم)				
5533 98	4840 98	169650 00	0	25	الزاوية القاسمية
	(ستيم)				
2319 00	1554 00	89500 00		16	الزاوية المعطاوية
0000 00	0000 00	10730 00	4		
1983 00	2124 00	45675 00		16	الزاوية القادرية
0000 00	0000 00	400 00	1		
2298 00	960 00	61680 00	0	9	الزاوية العيساوية
990 00	1250 00	18000 00	0	5	الزاوية المختارية
1440 00	1935 00	32500 00	0	4	الزاوية الغازية
465 00	285 00	7645 00	0	2	الزاوية الحمدوشية
210 00	210 00	2600 00		2	الزاوية الدرقاوية
7380 00	3945 00	199750 00	0	25	ضريح سيدي مولاي المكي بن محمد
2256 00	1869 00	77000 00	0	13	ضريح سيدي محمد الضاوي
2280 00	2280 00	47500 00		7	ضريح سيدي الحسين بن سعيد
170 00	170 00	74000 00	6		
1200 00	906 00	38500 00	0	4	ضريح مولاي المكي ابن عبد الواحد
690 00	690 00	1575 00	0	4	ضريح لالا عائشة. عريانة

(تابع)

الكراء السنوي		ثمن الرقبة	العدد		أسماء الزوايا والأضرحة
الحالي	القديم		غير المبنية	المبنية	
1614 00	1680 00	36750 00	0	6	ضريح سيدي علي العكاري
	1500 00	31000 00		4	سيدي أحمد التسماني
	1200 00	31000 00		4	سيدي الحنشي
	285 00	9000 00		2	سيدي الغازي
165 00	165 00	3000 00		1	سيدي إدريس
110 00	81 25	25000 00	3		
	(ستتيا)				
64719 98	551668 98	1766411 00	275		المجموع
	(ستتيا)				

جدول رقم 5 : إحصاء أملاك زوايا وأضرحة الرباط سنة 1915 (المداخل بالبيضة).

الأملاك المبنية وغير المبنية ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزء.

الكراء السنوي		ثمن الرقبة	العدد		أسماء الزوايا والأضرحة
الكراء الحالي	الكراء القديم		غير المحقق بناؤها	المحقق بناؤها	
8118 00	1966 20	180500 00		21	الزاوية الناصرية
480 00	162 00	15000 00	3		
5130 00	1329 00	93000 00	0	14	الزاوية القاسمية
3150 00	573 00	58000 00		9	الزاوية الرحمانية
1440 00	474 00	38000 00	5		
1470 00	165 00	30000 00		5	الزاوية القادرية
360 00	240 00	6000 00	1		
360 00	180 00	9000 00		2	الزاوية المعطاوية
204 00	30 00	4500 00		1	الزاوية المختارية
900	210 00	17500		2	ضريح سيدي محمد الضاوي
21612 00	5293 00	45175 00	63		المجموع

1333هـ/1915م، نلاحظ أن نصيب الزاوية الناصرية من هذا النوع من الأملاك احتل المرتبة الثانية : سبعة وثلاثين ملكا (كلها مبنية)، مقابل أربعة وأربعين ملكا مبنيا في ملك الزاوية التهامية، أي بفارق سبعة أملاك ؛ وفي المرتبة الثالثة نجد الزاوية الرحمانية : واحدا وثلاثين ملكا.

وبانتقالنا إلى الجدول رقم 5، المتعلق بالأملاك المبنية وغير المبنية ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزء (28)، نلاحظ أن الزاوية الناصرية احتلت هذه المرة المرتبة الأولى دون منازع : واحد وعشرين ملكا مبنيا، وثلاثة أملاك غير محقق بناؤها ؛ وفي المرتبة الثانية تأتي الزاوية القاسمية، بأربعة عشر ملكا مبنيا. أما الزاوية التهامية فلم يكن لها أي نصيب من هذا النوع من الأملاك.

وهكذا، إذا قمنا بجمع هذه الأملاك، سواء منها المنتمية برمتها إلى أحباس الزوايا، أو ذات المنفعة الجزائية، فإننا نحصل على النتيجة التالية : واحد وستين ملكا في ملك الزاوية الناصرية (29) ؛ وأربعة وأربعين ملكا لحساب الزاوية التهامية ؛ وأربعة وأربعين ملكا لحساب الزاوية الرحمانية (بما في ذلك خمسة أملاك غير محقق بناؤها) ؛ وتسعة وثلاثين ملكا في ملك الزاوية القاسمية، ثم بعد ذلك تتدنى الأملاك، بدرجات متسعة.

أما بالنسبة للأملاك الأضرحة، فإن كان من اللازم التأكيد على أملاك ضريح ماء، من غير منافس، فهو ضريح سيدي مولاي المكي بن محمد، حيث بلغت مجموع أملاكه — وكلها كانت مبنية ومنتمية برمتها إلى أحباسه — خمسة وعشرين ملكا، وما عداه من الأضرحة فأملكها متواضعة، وإن بدرجات متفاوتة.

(28) ورد في تقرير المجلس الأعلى الحيسي، المشار إليه أعلاه، في سياق تقييمه لإحصاء 1331هـ/1913م : «وأما الجهة الغربية فإنها عند الإحصاء الواقع في عام 1331 لم يقع الفرق بين الأملاك المبنية والتي لا بناء بها من جهة، وبين الأملاك الكائنة تحت تصرف النظار والتي فيها المنفعة العرفية كالجزاء والاستجار والمفتاح والجلسة والحلاوة من جهة أخرى». ومن ثم جاء الإحصاء الثاني، أي إحصاء 1333هـ/1915م، لتدارك هذا النقص.

(29) حسب ما سجلناه في الجدول رقم 1، بالاعتماد على الحوالة الحيسية، فإن مجموع أملاك الزاوية خلال سنة 1332هـ/1914 هو ستون ملكا، أي بفارق ملك واحد، مقارنة مع إحصاء 1915.

وقد كان من الطبيعي، نتيجة هذا التباين في عدد الأملاك، أن يكون ثمن رتبة مجموع أملاك الزاوية الناصرية محتلا الطليعة : أربعمائة ألف وثمان وخمسين بسيطة، وهو ما يعادل — دائما عن سنة 1915 — 25,28% من مجموع ثمن رتبة زوايا وأضرحة الرباط المشار إليها في الجدولين رقم 4 و5. ونفس هذا الدور الطلائعي سجلته أيضا مداخيلها الكرائية : 16170 بسيطة، أي بفارق 555 بسيطة مقارنة مع مداخيل الزاوية التهامية.

لنتابع التعريف بهذه الأملاك من زاوية أخرى، وهي شكل الاستغلال، وبعض خاصياته الأساسية.

2 — شكل الاستغلال وخاصياته

كانت أملاك الزاوية تستغل عبر ثلاث طرق : الكراء، أساسا، والتنفيذ، في مرتبة ثانوية، وثانوية جدا، هذا إضافة إلى بيع قبور مقبرة الزاوية.

أ) الكراء

إن كل حوانيت الزاوية، وكذا جل الدور والغرف، كانت تستغل عن طريق الكراء. وخلافا للدور والغرف التي كانت تكرى فقط للمسلمين، فإن الحوانيت كانت تكرى، في نفس الآن، لكل من المسلمين واليهود.

ومن بين أسماء المسلمين التي ظلت تتكرر، على امتداد المدة التي تغطيها الحوالة، نجد، في الطليعة، عائلات رباطية شهيرة، مثل جزوليت وملين والزبدي وكراشكو وسباطة والسويسبي ودينية وبريطل وبوجدار واكديرة... إلخ. كما نجد أسماء عائلات فاسية كانت قد استقرت بالرباط، مثل بناني وجسوس والفاسي ؛ هذا فضلا عن حضور أسماء سوسية من مناطق مختلفة⁽³⁰⁾ من وقت لآخر.

أما بالنسبة لأسماء اليهود الذين ورد اسمهم في هذه الحوالة، فنخص منهم

(30) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية من الحوالة : 2 — 4 — 22 — 31 — 37 — 40 — 56 — 61 — 72 — 76 — 102 — 154 — 165 — 169 — 190 — 191 — 211.

بالذكر : الذمي بنهيل (31) ويشو (32) وشمويل بن سعيد (33) وشلومو بن دييلة (34) ولوريدو (35) وهارون الدرعي وابن علول (36) ومسعود سمسار التجارة الإنجليزية (37)، علما بأن بعض الأسماء كان يشار إليها، أحيانا، بالمهنة دون تسمية : «ومن حانوت [...] باعتار الذمي الصواغ [...] ومن حانوت باعتار الذمي العطار» (38).

إن الملاحظة الأساسية التي تستحق التسجيل على هامش حضور هذه الأسماء اليهودية، هي أن يهود الرباط — شأنهم في ذلك شأن كل اليهود المغاربة — لم يكونوا منغلقيين على أنفسهم بحجم المعروف بـ «الملاح»، وإنما كانوا منفتحين في حياتهم المهنية على المسلمين، كما أن المسلمين، من جانبهم، بما في ذلك الفئات المحافظة — والراوية هنا كنموذج — كانوا يتعاملون معهم دون تمييز أو عنصرية (39).

هذا من ناحية الأطراف المكترية، أما من ناحية المدة المنصوص عليها في رسم الكراء، فقد وقفنا، قبل سنة 1912، على حالة واحدة، هي التي أشارت إليها الحوالة، وتعلق بإحدى الحوانيت التي اكتراها الذمي شلومو بن دييلة ابتداء من شهر شعبان 1302هـ/أبريل 1885م، على يد القائد السويسري، وذلك عن مدة

(31) ص. 61.

(32) ص. 65.

(33) ص.ص. 72 — 75.

(34) ص. 72.

(35) ص.ص. 90 — 102 — 142.

(36) ص. 135.

(37) ص.ص. 183 — 185.

(38) ص. 37.

(39) هذه الفكرة، أي فكرة انغلاق يهود الرباط، كما نجدها في بعض الكتابات الأجنبية، نجدها كذلك في إحدى الدراسات التي أنجزت مؤخرا بالعربية عن أعيان الرباط. انظر : الفاسي عبد الإله، أعيان مدينة الرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 87—1988، ج 1، ص. 61.

سته أعوام، وحيث أدى تسبيقا عن أربعة أعوام⁽⁴⁰⁾. لكن، من خلال تتبعنا للوائح أسماء المكترين، لاحظنا أن كثيرا من الأسماء ظلت تتكرر لمدة طويلة، مما يفيد أن مدة الكراء لم تكن محددة، أو أنها كانت تجدد — بواسطة السمسرة — بعد انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد.

ومهما يكن، فإنه مباشرة بعد فرض الحماية على البلاد صدر ظهير مؤرخ في 3 محرم 1332هـ/2 دجنبر 1913م، نص على منع تفويت أوقاف الزوايا والأضرحة أو كرائها لأجل طويل يزيد على عامين إلا بإذن وزارة الأوقاف، وذلك لما بلغها أن بعض نظار الزوايا والأضرحة يكرونها لأجل بعيد من غير علم الوزارة⁽⁴¹⁾.

وفي الواقع، فإن هذا الظهير هو امتداد لظهير سابق، كان قد صدر بتاريخ 16 شعبان 1331هـ/21 يوليوز 1913م، والذي نص على أن أملاك الأحباس تكري بالسمسرة بعد كل سنتين. إلا أن هذا الظهير، وكذا الظهير أعلاه، خلقا استياء عاما لدى أهل الحرف، ولأجل تداركه، أصدرت وزارة الأوقاف سنة 1334هـ/1916م مكاتيب في الموضوع إلى المراقبين والنظار تضمنت، من بين ما تضمنت : «أنه لما كانت الحوانيت المعدة لأصحاب الحرف المهمة كالحداة والخرازة والصباعة وما شاكل ذلك هي بيد أناس ضعاف يحترفون بها وعددها محصور بعددهم، أمر مولانا دام علاه بأن لا تكري الحوانيت المذكورة مؤقتا بالسمسرة المنصوص عليها بالظهير الشريف المؤرخ بـ 16 شعبان 1331هـ، بل تكري للمحترفين بها بما قدرته لها لجنة الإحصاء، ماداموا مجتمعين بأسواقهم، رافة بهم وشفقة من حالهم»⁽⁴²⁾.

لكن، مما يجب أن يكون مفهوما هو أن سومة الكراء بالنسبة للمستفيدين من كراء أملاك الزاوية لأجل طويل، قبل وقوع هذه التطورات المرتبطة بفترة الحماية،

(40) وقد ورد هذا المثال، في الحوالة، كما يلي : «... ومن الحانوت المتصلة بها فلم يدخل بها شيء لكون الذمي شلومو بن دويلة كان أكثرها من القائد لمدة من ستة أعوام من شعبان 1302 وعجل الواجب أربعة أعوام حسب ما يرسم المقدم المذكور»، ص. 72.

(41) تقرير المجلس الأعلى الحسبي المشار إليه في الهامش 27، ص 31.

(42) نفسه، ص. 34.

لم تكن قارة ؛ بل كانت تعرف زيادات متتالية منذ سنة 1855. وإذا اكتفينا بمثال الزيادات التي وقعت في سومة كراء الأرحى — قبل أن تتحول إلى «أروى» — كما يتضح من الجدول رقم 6⁽⁴³⁾، فإننا نلاحظ ما يلي :

جدول رقم 6 : تطور سومة كراء أرحى الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20.

السنوات	الكراء الشهري
1272هـ/56 — 1855م	20 : مثقالان.
1279هـ/63 — 1862م	17 : مثقال وسبع أواق.
1281هـ/65 — 1864م	25 : مثقالان وخمس أواق.
1283هـ/67 — 1866م	35 : ثلاثة مثاقيل وخمس أواق.
1291هـ/75 — 1874م	60 : ستة مثاقيل.
1303هـ/86 — 1885م	125 : اثنا عشر مثقالا وخمس أواق.
1325هـ/08 — 1907م	311 : واحد وثلاثون مثقالا وأوقية.
1332هـ/14 — 1913م	136 : مائة وستة وثلاثون قرشا.
1334هـ/16 — 1915م	180 : مائة وثمانون قرشا.

باستثناء الانخفاض الجزئي الذي وقع سنة 1279هـ/62 — 1863م، والذي يعد حالة استثنائية على أي حال، فإن السومة الكرائية تضاعفت ثلاث مرات خلال عشرين سنة : من مثقالين في الشهر سنة 1855 إلى ستة مثاقيل سنة 1875. ثم بعد ذلك تزايدت وتيرة الارتفاع بشكل تدريجي حتى إذا وصلنا إلى سنة 1907 نجد أن السومة وصلت إلى واحد وثلاثين مثقالا وأوقية للشهر، بمعنى أنه في ظرف نصف قرن (1856 — 1907) تضاعفت السومة حوالي ست عشر مرة. ومباشرة بعد الحماية، وفي ظرف سنتين فقط (1913 — 1915)

(43) سطرناه بالاعتماد على نفس الحوالة الحبسية. وفيما يخص الوحدة النقدية نشر إلى أن المثقال، كعملة حسابية مغربية، كان يتكون من 10 أواق، وفي كل أوقية 4 موزونات، وفي كل موزونة 24 فلسا. وكما هو معلوم فإن الصفر الأخير في العمليات الحسابية بالمثاقيل لا يقرأ. وهكذا، لأجل التعريف بعملية قراءة الأرقام بحساب المثقال، قمنا بكتابتها بالأحرف. أما القرش فقد أطلق في فترة الحاية على قطعة 25 سنتيما المثقوبة.

بلغت نسبة الزيادة 32,35%، باعتبار أن أملاك الأحباس، كما أوضحنا قبل قليل، كانت تكرر بالسبسة بعد كل سنتين.

وفي الواقع، فإن أسباب هذه الزيادة — أو الزيادات — تجد تفسيرها ضمن وقائع الأزمة الاقتصادية الشاملة التي عرفها المغرب خلال القرن الماضي وبداية هذا القرن، والتي تحدث المؤرخ الناصري عن وجهين من وجوها: الوجه النقدي المتمثل في ارتفاع السكة، والوجه الاقتصادي المتجسد في ارتفاع الأسعار (43 مكرر).

وفي هذا السياق نفهم لماذا كان سلاطين المغرب يلحون في رسائلهم الموجهة إلى المسؤولين المخزنين على ضرورة الزيادة في أكرية الأملاك الحبسية (وكذا أكرية الأملاك المخزنية). نقرأ في رسالة بعثها السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه محمد بركاش: «... فإننا كنا أمرنا خديمنا القائد الطيب بن هيمة بأن يكون عمله في أملاك الأحباس أن تسمسر كل سنة حتى تقف على آخر زائد لكون كل من بيده محل منها يجب أن يتقاعد عليه ويملكه ولا يزيد في كرائه [...] وأنت لابد تكلم مع نواب الأحباس في ذلك ليكتبوا لخلائفهم بالإذعان للحق [...] فإن أملاك الأحباس لا ينبغي أن تبخس ويتصرف فيها بغير حق، والمحبس قصد بما حبسه انتفاع المسلمين بمستفاده، وصرفه في مهامهم الدينية» (44).

ونقرأ في رسالة ثانية وجهها السلطان مولاي الحسن إلى وصيفه القائد حم بن الجيلياني: «فقد بلغ لعلنا الشريف ما استحال عليه أمر الرباع من الضياع وضعف الخراج بالاستيلاء عليها بما كانت عليه من الأكرية قبل ارتفاع السكة وعلو الرواج حتى أفضى ذلك إلى تعطيل جل الوظائف الدينية والرواتب العلمية [...] كما أن الأصول والرباع تداعى جلها للسقوط، وآلت إلى الضياع. ومن المعلوم أنه من مستفاد البعض يتلافى البعض ويتدارك الإصلاح، فالزيادة في الأكرية طبق السكة متعين إذ بذلك تبقى الأحباس محفوظة منتفعا بها على الدوام وتصير

(43 مكرر) الناصري، أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب،

الدار البيضاء 1956، ج. 9، ص.ص. 54 — 207 — 208.

(44) بتاريخ 3 جمادى الأولى 1290/29 يونيو 1973، أوردها:

Nehil Mohamed, *Lettres chérifiennes*, Paris, 1915, Planche XXXII

المناصب الدينية مستمرة غير معطل بها القيام [...] وعليه فليزد سائر النظر في أكرية الرباع والعقار بحسب ما يقتضيه الحال من جهة ارتفاع السكة [...] وليزد ناظر الأحباس لأهل الوظائف بقدر ما زيد في أكرية الرباع لتنضبط الوظائف الدينية ولا يبقى عذر على تعطيلها»⁽⁴⁵⁾.

ولما كتب ناظر الأحباس الكبرى بالرباط، المكّي والزهران، رسالة إلى السلطان مولاي عبد العزيز يلتمس منه فيها الزيادة في الرواتب الشهرية للأئمة والمؤذنين والحزابين، «لقلّة ما يقبضون في الوقت»⁽⁴⁶⁾، استفسر السلطان حول حقيقة الأمر، فجاءه الجواب التالي : «إنما كان صدر الأمر الشريف بالزيادة في أكرية أملاك الحبس لأجل الزيادة في رواتب الموظفين بالمساجد إعانة لهم، وقد وقعت الزيادة في الأكرية وبقيت الرواتب على حالها»⁽⁴⁷⁾.

تلك بعض الأمثلة عن وقائع الأزمة الاقتصادية، وما رافقها من تدهور لمصالح الأحباس وكذا لأجور القيمين بأمورها، والتي كانت وراء الزيادة المستمرة في أكرية الأملاك الحبسية. وكما هو معلوم، فإن الزيادة في أكرية هذه الأملاك لم تكن تحظى بقبول المحميين، كما يتضح من إحدى الرسائل المدرجة أعلاه⁽⁴⁸⁾. كما أن الحوالة أشارت بدورها إلى حالة من هذه الحالات، خلال سنة 1303هـ/1886-85م، وتتعلق بالذمي شمويل بن سعيد الذي أدى واجب الكراء عن الخانوت التي كان يكتريها (قرب الغنائيط) بالسومة القديمة، «وامتنع من أداء الباقي [أي الزيادة] وتعصب لكونه حماية»⁽⁴⁹⁾.

وهناك مثال ثان، لكنه يندرج ضمن سياق مخالف. ويتعلق برفض المسمى بوبكر جسوس، المكثري لإحدى حوانيت الزاوية، سنة 1335هـ/1917-16م، قبول التقويم الذي حددته اللجنة المكلفة بمسألة الحوانيت التي تكرى لأهل

(45) بتاريخ جمادى الثانية 1303هـ/مارس 1886. أوردها عبد الرحمان بن زيدان، المرجع السابق، ج 5، ص.ص. 115 - 116.

(46) بتاريخ 19 ذي القعدة 1318/10 مارس 1901، خ.ح، محفظة $\frac{407}{2}$.

(47) نفس المصدر أعلاه. وقد ورد هذا الجواب على ظهر الرسالة.

(48) مصدر الهامش 44.

(49) ص. 73 (الحوالة الحبسية).

الحرف(50). وقد علق المكلف بالقبض على هذه الحالة : «وقد كتب بذلك لجانب الخزن، وما يؤمر به يقبض منه ويعمر بالحوالة إن شاء الله»(51).

إلا أن الحوالة زودتنا، من جهة أخرى، بحالات عديدة عن بعض المشاكل التي كانت تحول، أحيانا، دون تمكن قابض الزاوية من استيفاء الكراء من المكترين، والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

— الغياب عن محل السكنى، بسبب سفر المكثري، أو المكترين. وفي هذه الحالة كان القابض يسجل ما تخلد بذمتهم في انتظار عودتهم من سفرهم(52).

— الإفلاس التجاري، كما وقع، على سبيل المثال، للتاجرين اليهوديين هارون الدرعي وابن علول. وقد بلغ مجموع ما أسقط عنهما 9227 مثقالا، واكتفيا بأداء 17195 مثقال، وذلك عن مدة ثمانية وثلاثين شهرا، آخرها متم صفر 1329هـ/فاتح مارس 1911(53)، وبذلك تكون نسبة ما أسقط عنهما من واجب الكراء : 34,92%.

— الوفاة في حالة من الفقر المدقع، وهؤلاء كانوا يكترون إما «مصرية»، أي غرفة، أو دويرة. وقد لوحظ أن المبالغ التي أسقطها القابض عن مثل هذه الحالات لا تتجاوز شهرا واحدا في الغالب، بمعنى أن الهالكين كانوا يؤدون واجب الكراء الشهري بانتظام(54).

— العجز عن الأداء، بسبب الفاقة. وهذه الظاهرة برزت مع مطلع القرن العشرين وتفاقت بعد توقيع عقد الحماية. وقد ارتبطت، أول ما ارتبطت، بالمكترين للدور، بخاصة منهم بعض الأشخاص المنتمين إلى أسرة نقيب الزاوية، مثل بنت سيدي محمد بن الحسن الناصري ويوسف بن الحسين الناصري واليمني

(50) حول سياق هذا الرضى انظر ما سبق ذكره بمصدر الإحالة 42.

(51) ص. 151.

(52) ص. 35 — 42.

(53) ص. 135.

(54) ص. 72 — 129 — 135.

ابن سعيد الناصري⁽⁵⁵⁾.

فعلى سبيل المثال، كان قد تخلف بذمة الثاني إلى حدود متّم صفر 1342هـ/11 أكتوبر 1923، 1157 فرنكا و50 سنتيما⁽⁵⁶⁾، وبذمة الثاني، وفي نفس التاريخ، 1635 فرنكا⁽⁵⁷⁾.

ثم ابتداء من سنة 1340هـ/1921م، وإلى آخر الحوالة (1344هـ/1926م)، أصبحت هذه الظاهرة، أي ظاهرة العجز عن أداء الكراء الشهري بانتظام، هي القاعدة، ولم تعد مقتصرة على مكثري الدور، بل انتقلت عدواها إلى جل مكثري الحوانيت. وقد كان من بين نتائج هذا العجز عن الأداء بانتظام أن وقع تطور جديد في تسجيل مستفادات الزاوية، يتمثل في تخصيص عمودين لكل مكثر: الأول يتعلق بـ «المقبوض»، والثاني بـ «الباقى في الذم المرجو قبضه»⁽⁵⁸⁾. وقد علق المكلف بالتسجيل على هذه الظاهرة بقوله: «وذلك من أجل شدة الوقت مع ما تجلى في الوقت من كثرة الكساد وقلة الحركة نطلب الله أن يثير ريح الأسباب»⁽⁵⁹⁾.

إن الفاقة والغلاء، خاصة مع بداية هذا القرن، كانا أيضا سببا في بروز ظاهرة أزمة السكن بالرباط. ومن علامات ذلك كراء دار واحدة بين أسرتين لا توجد بينهما أي علاقة أسروية⁽⁶⁰⁾.

ومن علامات ذلك أيضا كثرة الرسائل الموجهة إلى السلاطين، بخاصة من قبل الأشراف والعلماء والفقهاء، والتي يدور موضوعها حول تنفيذ دار من دور الأحباس أو دور المخزن، للتخلص من «هم أداء الكراء» — على حد تعبير رسائل المعنيين بالأمر. وقد كانت التنافيذ هي الشكل الثاني من أشكال استغلال بعض أملاك الزاوية، وإن كان هذا الشكل محدودا في دار واحدة، لا أقل ولا أكثر.

(55) ص.ص. 123 — 129 — 154 — 169 — 211.

(56) ص. 211.

(57) نفس الصفحة.

(58) نفسها.

(59) نفسها.

(60) ص.ص. 154 — 169 — 211.

ب) التنافيذ

في جوابه على الاستفسار الموجه له من قبل السلطان مولاي الحسن، سنة 1305هـ/1888م، والذي كان يدور حول سبب امتناعه عن تنفيذ دار من دور المخزن أو الأحباس للضريرة الطالبة السيدة آمنة بنت السيد المكي الإدريسي، كما أمر بذلك من قبل، كتب قائد الرباط محمد السويسي قائلاً : «فليكن في كريم علم مولانا أن جميع دور الجانب العالي بالله ودور الأحباس كلها منفذة بالظهائر الشريفة ولم نجد لها محلاً، وإن اقتضى نظر مولانا الشريف ينعم عليها بقيمة كراء دويرة تقبضه من الأحباس الكبرى في كل شهر فهي أهل له وإلا فالنظر لسيادة مولانا»(61).

تلك كانت وضعية دور الأملاك المخزنية والحبسية بالرباط منذ مطلع سنة 1888. وفيما يتعلق بدور الزاوية، فقد كانت، إلى حدود هذا التاريخ، كلها مكترة. وأول دار أضحت شاغرة هي الدار المسماة بـ «دار الحُمير» — التي سبقت الإشارة إليها آنفاً(62) — وذلك في مطلع سنة 1313هـ/1895م. ويبدو أن أعناقاً كثيرة اشترأت إلى الاستئثار بها، خاصة إثر الترميمات التي شهدتها(63). وقد كانت في نهاية المطاف من نصيب أحد أقرباء نقيب الزاوية، وهو المرابط الحسين بن ناصر الناصري، الذي تمكن من الحصول على ظهير عزيزي ينص على تنفيذ الدار له «من غير كراء»(64). وقد ظل مقيماً فيها إلى آخر سنة 1323هـ/فبراير 1906م، حيث خرج منها دون أن تتمكن من معرفة أسباب ذلك(65). ومع مطلع سنة 1324هـ/مارس 1906، بادر مقدم الزاوية — عبد الله بناني — إلى كرائها من جديد(66). إلا أن كراءها لم يطل؛ إذ مع بداية

(61) رسالة من القائد محمد السويسي إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 10 ربيع الثاني 1305/5 يناير 1888، خ.ح، محفظة 117.

(62) انظر مصدر الهامش رقم 19.

(63) ص. 95 (الحوالة الحبسية).

(64) بتاريخ 10 ربيع الثاني 1313/3 شتنبر 1895، انظر نصه بصفحة 97 من الحوالة الحبسية.

(65) نفس المصدر، ص. 128. (ومن المحتمل أن يكون ذلك مرتبطاً بوفاته أو أنها لم تكن صالحة له).

(66) نفس الصفحة.

رجب 1325هـ/غشت 1907م، ورد في أحد أسطر لائحة المستفادات أنها «فرغت للمخزن»⁽⁶⁷⁾. لأي هدف ؟ لا ندري. لكن مع بداية سنة 1326هـ/فبراير 1908م، تم كراؤها من جديد⁽⁶⁸⁾، وظلت على هذا الحال إلى شهر شعبان 1330هـ/يوليوز 1912م.

ذلك أنه ابتداء من هذا التاريخ، نفذت مرة ثانية للمرابط اليمنى بن سعيد الناصري ولأولاده من بعده. وكالعادة، أصدر السلطان مولاي يوسف ظهيرا في الموضوع، حتى يكون حجة في يد المعني بالأمر، هذا نصه : «نفذنا بحول الله وقوته لما سيكه المرباط السيد اليمني بن سعيد الناصري ولأولاده من بعده الانتفاع بسكنى الدار التي لجانب أحباس الزاوية الناصرية بالرباط التي كانت بيد المرباط السيد الحسين الناصري رحمه الله المعروفة بدار حميرة من غير كراء يلزمه فيها تنفيذا تاما شاملا عاما، نأمر ناظر الأحباس المذكورة أن يمكنه من التصرف فيها على وجه الانتفاع كما نأمر العامل بشد العضد له والسلام»⁽⁶⁹⁾.

يتضح، إذن، أن هذا الامتياز كان مقتصرًا فقط على الأفراد المنتسبين لأسرة نقيب الزاوية. ومع ذلك يجب أن نضيف بأن هذا الامتياز الذي حظي به هذا المرباط (اليمني بن سعيد) لم يعمر طويلا. فقد ورد في أحد أسطر الحوالة أنه تخلف بدمته من واجب كراء الدار التي يعتمرها إلى حدود متم رمضان 1340هـ/27 ماي 1922م، 785 بسيطة⁽⁷⁰⁾. ثم زيد عليه، عن واجب سبعة عشر شهرا آخرها متم صفر 1342هـ/11 أكتوبر 1923، 850 بسيطة⁽⁷¹⁾. فما سر هذا «الانقلاب» الذي وقع في حق صاحب هذا الامتياز ؟

نقرأ في إحدى قوائم الحوالة المخصصة لمصاريف الزاوية، عن مدة ستة عشر شهرا أولها قعدة 1335/19 غشت 1917م وآخرها متم صفر 1337هـ/4 دجنبر 1918م، نقرأ ما يلي : «وما خرج في الصائر على بناء ما أمر مولانا دام

(67) ص. 131.

(68) ص. 135.

(69) بتاريخ 15 شعبان 1330/30 يوليوز 1912، ص. 140.

(70) ص. 211.

(71) نفس الصفحة.

علاه بينائه في الدار المعتمر بها سيدي اليمنى بن سعيد بأبي قرون [وهي دار الحمير]
والصادر بذلك أمره الشريف، بواسطة وزير عموم الأوقاف لناظر الأحباس
الكبرى، وقدره : 4963 بسيطة» (72).

نستنتج من هذه الجملة — من بين ما نستنتج — أن الدار التي كانت نفذت
للمرابط اليمنى وقع في شأنها إضافات كبيرة، أو قل تغييرا جذريا، بدليل مبلغ
الصائر المرتفع. ولأخذ فكرة — ولو من باب الاستطراد — عن هذا المبلغ، نشير
إلى أنه شكل 40,76% من مجموع مداخل الزاوية، خلال المدة المذكورة أعلاه
(أي ستة عشر شهرا)، والتي بلغت 12176 بسيطة (73). ومن ثم يجوز أن
نفترض بأن هذا البناء الجديد الذي وقع في هذه الدار ترتب عليه إلزام قاطنيها
أداء وجبة شهرية حددت بخمسين بسيطة، كتعويض عن المصاريف التي صرفت
عليها. إلا أن المرباط كان عاجزا عن الأداء، بسبب الفاقة. فمن أين له بالأداء
وهو يسترزق من التنافيذ النقدية التي يتقاضاها من مداخل الزاوية ؟ (كما سنوضح
ذلك فيما سورد).

تلك هي بعض حكاية الدار المنفذة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن
الزاوية كانت تستغل بعض المباني لأغراضها الشخصية، دون كراء بطبيعة الحال.
ويتعلق الأمر بدار الضيافة وخزينين و«أروى»، والجميع كان ملتصقا بالزاوية.
من بين الأملاك التي كانت تتوفر عليها الزاوية، علاوة على كل ما ذكر،
المقبرة ؛ حيث كانت تباع قبورها لخاصة الناس. وهنا نصل إلى الشكل الثالث
والأخير من أشكال استغلال الزاوية لأحد أملاكها.

(ج) بيع قبور المقبرة

إن أول إشارة وردت في الحوالة تفيد أن الزاوية أصبحت تتوفر على مدخول
إضافي مترتب عن بيع القبور، تعود إلى سنة 1281هـ/1865م. وكان أول من
دشن عملية شراء قبر يدفن فيه بالزاوية هو الحاج محمد فرج. هذا ما يفيد رسم

(72) ص. 181.

(73) ص. 180. ونشير إلى أن هذا المبلغ لا يتضمن مداخل القبور التي بلغت، خلال نفس
المدة، 8465 بسيطة (وذلك عن ستة قبور).

عدلي مؤرخ في ميم شعبان 1281هـ/27 يناير 1865 : «... أشهد الطالب المؤذن السيد محمد بنونة — وهو مقدم الزاوية — أن تحت يده عشرين ريالاً ثمن القبر الذي دفن فيه الحاج محمد فرج بالزاوية» (74).

إلا أن المتأمل في هذا الرسم يصاب بحيرة : فهل يتعلق الأمر بقبر يقع في المقبرة المجاورة للزاوية أم بقبر يقع داخل الزاوية نفسها ؟ وهذه الحيرة تفرض نفسها كذلك بقراءتنا لرسم عدلي ثان مؤرخ في آخر رجب 1283/8 دجنبر 1866م، يدور حول دفن المرباط محمد بن إسحاق بالزاوية، وهو الشخص الثاني الذي دفن بالزاوية بعد محمد فرج. ورد في الرسم : «أشهد المقدم عبد القادر ملين أنه حاز من الطالب الحاج محمد بن الفقيه السيد عبد الله الكنديرة عشرين ريالاً لدفن المرباط السيد محمد بن سيدي إسحاق بالزاوية الناصرية بالمرباط» (75).

مهما يكن الجواب، فدفن بعض الموتى — من ذوي الامتياز — داخل الزاوية كان أمراً قائماً، واستمر إلى تاريخ لاحق. فعلى سبيل المثال، لما توفيت السيدة آمنة بنت الحاج محمد فرج، الموماً إليه أعلاه، سنة 1308هـ/90-1891م، أشار مسجل الحوالة بوضوح إلى أنها «دفنت بقبر داخل الزاوية بثمان قدره ثلاثون ريالاً» (76).

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إذا كانت ظاهرة شراء القبور على قيد الحياة، وتركها فارغة، في انتظار وصول الأجل (77)، أمراً عادياً، فإن الأمر غير العادي، الذي أثار انتباهنا، هو أن يدفن أحدهم في قبر يبيع صومعة الزاوية، وهذا ما وقع بالضبط مع الفقيه العدل محمد بن الكناوي المتوفي سنة 1308هـ/90-1891م، والذي أدى، مقابل هذا القبر، خمسة عشر ريالاً (78)، وهو ما يعادل نصف ثمن قبر بنت الحاج محمد فرج، المتوفاة في نفس السنة.

(74) ص. 28.

(75) ص. 34.

(76) ص. 85.

(77) ص.ص. 121 — 128 — 143.

(78) ص. 85. وفي بطاقة موجزة عن حياة وثقافة هذا الفقيه أشار المرحوم عبد الله الجراري إلى أن أحمد بن محمد الكناوي توفي «في أوائل هذه المائة — القرن الرابع عشر =

أما بخصوص الأئمة التي كانت تباع بها هذه القبور، فالملاحظ، كما يتضح من الجدول رقم 7 (79)، أنها كانت منذ الانطلاقة مرتفعة، بل ومرتفعة جدا من جهة، ومن جهة ثانية عرفت ارتفاعا «صاروخيا»، تجاوز بكثير — بما لا يدع مجالا لأي مقارنة — الارتفاع الذي عرفته أكرية أملاك الزاوية (80)، وهذا ما يفسر ذلك الموقع المتميز الذي كانت تحتله مداخلها — بالرغم من قلة عددها — مقارنة مع مداخل بقية أملاك الزاوية — كما يتضح من الجدول رقم 8 (81). ولنفس السبب أيضا يمكن تفسير قلة الموقى المدفونين بمقبرة الزاوية (82).

لأعجب، والحالة هاته، إن وجدنا أسماء الأسر المدفونة في مقبرة الزاوية تشكل نخبة المجتمع الرباطي، نساء ورجالا. ومن بين الأسماء التي كانت تتكرر باستمرار، نخص بالذكر : أسرة فرج وجسوس وبناني والسويسى وبرشاش والتازي وملين والزهرى وبوجندار والرغاي وبلفريج وجوريو وبريش وجزوليت والبطاوري والقباچ وغنام ودينية والعوفير... إلخ (83).

خلاصة القول، إن مقبرة الزاوية إن كانت، دون منازع، مقبرة أعيان مدينة الرباط بصفة عامة، فهي مقبرة أسرة فرج بصفة خاصة. ذلك أن عددا لا يستهان به من أفراد هذه الأسرة دفنوا خلال الثلث الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن في مقبرة الزاوية.

= المهجري». ومن ثم تكون الحوالة قد أمدتنا ليس فقط بتاريخ الوفاة، بل بمكانه كذلك ! وبخصوص إحالة عبد الله الجراي، انظر : «من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين — الرباط وسلا»، مطبعة الأمانة 1971/1391، الطبعة I، ج 2، ص. 81.

(79) سطرناه بالاعتماد على الحوالة الحبسية.

(80) هناك بعض الاستثناءات المحدودة وتخص، أساسا، قبور بعض الصبيان والصبيات، حيث لوحظ أن ثمنها كان، إلى حد ما، رمزيا (انظر الجدول رقم 7).

(81) سطرناه بالاعتماد على نفس الحوالة.

(82) انظر الجدولين رقم 7 و 8 وكذا الجدول رقم 1، خانة مداخل القبور.

(83) ص.ص. 28 — 34 — 73 — 79 — 85 — 91 — 94 — 98 — 102 — 106 —

110 — 122 — 128 — 131 — 136 — 137 — 143 — 155 — 164 —

170 — 180 — 192 — 213.

جدول رقم 7 : تطور أثمان بيع قبور الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20

المدة	أعلى قبر	صاحبه	أرض قبر	صاحبه	ملاحظات
1865/م-1281م.	20 ربلا	الحاج محمد فرج.		وهو أول قبر يشار إليه في الحوالة.	
ما بين بداية 1288 ومم ربيع الثاني 13/1288 أبريل 1869-19 يونيو 1871.	790 متقالا (تسعة وتسعون متقالا)	أنخت القائد محمد السورسي.		أدى ثمة القائد المذكور كما أدى ثمن قبر آخر دفنت فيه حَمائهُ بنفس الثمن (وهما مجموع القبور خلال هذه المدة).	
خلال النصف الأول من سنة 1887/هـ-1304.	2600 متقالا (ثمانان وستون متقالا)	زوجة عبد السلام التازي.		هو القبر الوحيد خلال المدة.	
في مدة أربعة أشهر آخرها مم حجة 14/1310 يوليو 1893.	3900 متقالا (ثلاثمائة وتسعون متقالا)	العربي جسوس.	1950 متقالا	خلديجة بنانية زوجة المقدم عبد الله بناني.	عدد القبور خلال المدة : 4 قبور.
خلال ثمانية عشر شهرا آخرها مم رمضان 15/1313 مارس 1896.	5200 متقالا (خمسمائة وعشرين متقالا)	قبران جهنا الثمن : (عبد السلام جسوس ومحمد ملين).	1950 متقالا	المرأة أم هانيء يامنة.	عدد القبور خلال المدة : 5 قبور.
خلال عشرين شهرا آخرها مم شعبان 2/1317 يناير 1900.	6500 متقالا (ستائة وخمسين متقالا)	عدة قبور.	5200 متقالا	عدة قبور.	عدد القبور خلال المدة : 11 قبور.

(تابع)

ملاحظات	صاحبه	أرض قبر	صاحبه	أعلى قبر	المدة
33 عدد القبور خلال المدة : قبرا.	ولد الفقيه علي بن عبد الله الصغير.	5200 متقلا	عدة قبور بهذا الثمن من بينهم : بنت الحاج عبد الحلق فرج زوجة القباچ.	7800 متقلا	خلال مدة أربعين شهرا آخرها من حجة 29/1320 مارس 1903.
12 عدد القبور خلال المدة : قبرا (وحالة هذا الصبي استثنائية).	صبي صغير ابن الفقيه أحمد بناني.	420 متقلا	زوجة الحاج محمد الباشا.	16800 متقلا	خلال تسعة عشر شهرا آخرها من حجة 3/1325 فبراير 1908.
19 عدد القبور خلال المدة : قبرا.	عبد الرحمان الرغاي.	10356 متقلا	5 قبور بهذا الثمن.	= 17500 متقلا 125 ريالا	خلال عشرين شهرا آخرها من ذي الحجة 10/1330 دجنبر 1912.
23 عدد القبور خلال المدة : قبرا.	عدة قبور.	100 ريالا	بلفريجة زوجة بوعساشر مرسيل.	350 ريالا	خلال أربعة وعشرين شهرا آخرها حجة 18/1332 نونبر 1914.
11 عدد القبور خلال المدة : قبرا.		240 ريالا	بناصر غنام.	440 ريالا	خلال ستة عشر شهرا آخرها من ربيع (الثاني) 1334 / 5 مارس 1916.
6 عدد القبور خلال المدة : قبور (حالة هذا الصبي تشكل حالة استثنائية).	قبر ولد صغير.	246 بسيطة	عدة قبور.	2000 بسيطة	خلال ستة عشر شهرا آخرها من ربيع (الثاني) 1337 / 14 دجنبر 1918.
5 عدد القبور خلال المدة : قبرا.	قبران بهذا الثمن.	1980 فرنك	ثلاثة قبور بهذا الثمن.	2000 فرنك	خلال سبعة عشر شهرا آخرها من صفر 11/1442 أكتوبر 1923.

جدول رقم 8 : موقع مداخيل قبور الزاوية الناصرية بالرباط بالمقارنة مع مداخيل بقية الأملاك — بالإضافة إلى النفقات والمفاضل — خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ملاحظات	الفصل	مجموع النفقات	النسبة المئوية القبور	مجموع مداخيل الأملاك بما في ذلك مداخيل القبور	القبور		السنوات
					مداخيلها	عددها	
خطأ في الفاصل الصحيح هو 12525 متقلا.	12839 متقلا	13134 متقلا	10%	25973 متقلا	2600 متقلا	1	ما دخل عن سبعة أشهر آخرها تم رجيب 1304هـ/ 24 مارس 1887م.
	67327 متقلا	58888 متقلا	14%	126215 متقلا	17680 متقلا	6	ما دخل عن 29 شهرا آخرها تم حجة 1306هـ/ 27 غشت 1889م.
	12519 متقلا	46939 متقلا	9,83%	59458 متقلا	5850 متقلا	2	ما دخل عن سنة آخرها تم حجة 1308هـ/ 6 غشت 1891م.
	17886 متقلا	15460 متقلا	37%	33346 متقلا	12350 متقلا	4	ما دخل عن أربعة أشهر آخرها تم حجة 1310هـ/ 14 يوليوز 1893.
هذا الفاصل يساوي 190 ريبلا و 22 فلس.	43682 متقلا	73894 متقلا	16,03%	117576 متقلا	18850 متقلا	5	ما دخل عن ثمانية عشر شهرا آخرها تم رمضان 1313هـ/ 15 مارس 1896.
	24723 متقلا	110046 متقلا	40,03%	134769 متقلا	53950 متقلا	11	عن أربعة عشر شهرا آخرها تم حجة 1315هـ/ 21 مايو 1898.

(تابع)

ملاحظات	الفاضل	مجموع النفقات	النسبة المئوية للداخل للقبور	مجموع مدائيل الأملاك بما في ذلك مدائيل القبور	القبور		السنورات
					مدائيلها	عدددها	
خطأ في الفاضل الصحيح هو: 34021 متقالا. هذا الفاضل يساوي 412 ريالاً.	34043 متقالا	147871 متقالا	%35,52	181892 متقالا	64610 متقالا	11	عن مدة عشرين شهراً آخرها تم شعبان 1317هـ/ 2 يناير 1900.
هذا الفاضل يساوي 412 ريالاً.	53591 متقالا	417325 متقالا	%45,26	470916 متقالا	216450 متقالا	33	عن مدة أربعين شهراً آخرها تم 29 حجة 1320 بالنسبة للداخل/ 29 مارس 1903 وعن تسعة وأربعين شهراً آخرها تم رمضان 1321 بالنسبة للخارج/ 20 دجنبر 1904.
هذا الفاضل يساوي 255 ريالاً.	35751 متقالا	412263 متقالا	%44,56	448014 متقالا	199640 متقالا	27	عن مدة اثنين وثلاثين شهراً آخرها تم جمادى الأولى 1324/ 22 يوليوز 1906.
خطأ في الفاضل الصحيح هو: 2725 ريالاً وقرشين.	2645 ريالاً وقرشين	4356 ريالاً و16 قرشا	%61,86	7081 ريالاً و18 قرشا	4381 ريالاً	23	عن مدة أربعة وعشرين شهراً آخرها تم حجة 1332هـ بالنسبة للداخل/ 18 نونبر 1914، وعن 26 شهراً آخرها تم صفر 1333 بالنسبة للداخل/ 16 يناير 1915.
هذا الفاضل يساوي 725 ريالاً.	2405 ريالاً	3163 ريالاً	%57,38	5568 ريالاً و59 أوقية	3195 ريالاً	11	عن مدة 16 شهراً آخرها تم ربيع الثاني 1334 بالنسبة للداخل/ 5 مارس 1916 وآخرها تم جمادى الثاني 1334 بالنسبة للخارج/ 3 ماي 1916.
هذا الفاضل يساوي 258 ريالاً و16 لبريتاً.	1294 فزنك و81 ستيماً	32827 فزنك و94 ستيماً	%23,38	34122 فزنك و75 ستيماً	7980 فزنك	5	عن 16 شهراً آخرها تم صفر 1337/ 14 دجنبر 1918. عن 17 شهراً آخرها تم صفر 11/ 11 أكتوبر 1923.

بقي أن نتساءل : أين كانت تصرف مداخل هذه الأملاك ؟ وأين كان يذهب
الفاضل ؟

3 — أوجه صرف النفقات والفاضل منها

إن أول ما يلزم إثارة الانتباه إليه، بخصوص هذه النقطة، هو ضرورة التمييز
بين نوعين من أنواع النفقات : منها ما هو ثابت، ومنها ما هو ظرفي، وكلاهما
عرفا تطورات خلال الفترة المدروسة.

أ) النفقات الثابتة

يمكن تصنيف النفقات الثابتة، عموماً، إلى ثلاثة أصناف : أولها، أجور القيمين
على أمر الزاوية، وهم المقدم (84)، وإمام الصلوات الخمس، وإمام خطبة يوم
الجمعة، وراوي الحديث يوم الجمعة، والواعظ، والمؤذن، والحزابون (85)، والقائم
بتنظيف الزاوية، والمكلف بإشعال المصابيح الزيتية وتنظيفها (قبل إدخال
الكهرباء)، والمكلف بقبض مستفادات الزاوية، ثم انضافت، بعد الحماية، نفقة
جديدة، خاصة بأجرة القابض لمداخل القبور (86).

ومن المعلوم أن أجور هؤلاء القيمين كانت، من وقت لآخر، تعرف بعض
الزيادات، تبعاً للزيادة التي كانت تقع في أكرية الأملاك. ويمكن القول : إن أجرة
الأئمة والمؤذنين والحزابين القائمين على زوايا الرباط — وفي طليعتها الزاوية
الناصرية بطبيعة الحال — كانت، قبل توحيد نظام الأجور، جزئياً، بعد فرض
الحماية، تموق أجرة أقرانهم المشتغلين بالمساجد التابعة للأحباس الكبرى. وهذا
ما عبرت عنه إحدى رسائل ناظر الأحباس الكبرى سنة 1318هـ/1901م، الذي
كتب، في هذا الصدد، إلى السلطان قائلاً : «ينهى لشريف علم سيدنا أي من
يوم توليت النظر في الأحباس الكبرى بهذه الحضرة الرباطية، والأئمة والمؤذنون
والحزابون يطلبون الزيادة في مشاهرتهم لقلة ما يقبضون في الوقت. فإن الإمام

(84) : يشار إليه في الحوالة، تارة، بمصطلح آخر وهو : الناظر.

(85) ومن المعلوم أن قراءة الحزب تتم مرتين في اليوم : بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة المغرب.

(86) ص. 156.

إنما يقبض على إمامته في الصلوات الخمس ستة مثاقيل وخمس أواق، والمؤذن على الأذان بها خمسة مثاقيل، والحزاب بالصباح والمساء ثلاثة مثاقيل، وكثير تشكيهم لأن الأئمة والمؤذنين والحزابين يقبضون أضعاف ذلك بكثير في الروايات⁽⁸⁷⁾.

وبعد توقيع عقد الحماية، وقع «إصلاح» في نظام الأجور روعي فيه، أساساً، المداخل الخاصة بكل حبس. وهكذا قسمت الأحباس، على اختلاف أنواعها، إلى خمس درجات بحسب حجم مداخلها. وعلى هذا الأساس تم تصنيف النظار إلى ثلاث مراتب لكل درجة من الدرجات الخمس، باستثناء الدرجة الأولى التي صنفت إلى خمس مراتب⁽⁸⁸⁾. بعبارة أخرى، تم توحيد أجور الموظفين التابعين للأحباس الكبرى والصغرى، وأجور الموظفين التابعين للزوايا وفق معيار المداخل التي يديرها كل حبس.

وفي هذا السياق أشارت الحوالة — بصريح العبارة — إلى زيادتين وقعتا في أجور القيمين على أمر الزاوية، تبعا للزيادة التي وقعت في أجور موظفي الأحباس الكبرى. الزيادة الأولى وقعت ابتداء من شهر ربيع الأول 1332هـ/يناير 1914م⁽⁸⁹⁾. والثانية ابتداء من شهر رجب 1336هـ/أبريل 1918م⁽⁹⁰⁾.

وقد كانت أجور بعض هؤلاء القيمين محددة في نسبة مائوية، تخصم من المداخل، وهذا الأمر كان يهم شخصين فقط. أحدهما قابض مستفادات أملاك الزاوية، حيث حددت أجرته بـ 12,5% من مداخل أملاك الزاوية⁽⁹¹⁾، دون احتساب مداخل القبور، لأن هذه كان لها قابضها الخاص، وهو الشخص الثاني. وقد حددت أجرته، أولاً، بـ 2%، من المداخل؛ وذلك ابتداء من يناير 1913م⁽⁹²⁾، ثم ارتفعت، ابتداء من يناير 1915، إلى 2,5%⁽⁹³⁾.

(87) مصدر الإحالة 46.

(88) مصدر الإحالة 28، ص. ص. 13 — 15.

(89) ص. 155.

(90) ص. 180.

(91) ص. 156.

(92) نفسها.

(93) ص. 166.

وعلى العموم، إذا استثنينا أجرة مقدم الزاوية، والقابض لمستفادات الأملاك، وجزئيا قابض مداخيل القبور (وهذه مرتبطة بعدد الموقى المدفونين في المقبرة)، فإن بقية الأجور كانت متواضعة، وبالتالي فإن هذا الصنف من النفقات لم يكن يشكل إلا نسبة محدودة من مجموع نفقات الزاوية.

الصنف الثاني من النفقات الثابتة، يرتبط بالصوائر التي كانت تنفق على الزاوية وعلى أملاكها في نفس الآن. وحسب اللازمة التي كانت تتكرر في الحوالة، فالأمر يتعلق بـ «التبييض» (أي التخصيص أو التجيير) وشراء الحصر والزيت والتقطير وإصلاح بعضها وضيافة الواردين عليها من المرابطين — بأمر من النقيب — ومثونة وصفانهم وصوائر بغالهم التي ترد معهم وأجر التراويج في رمضان والذكارين في المولد النبوي... وغيرها»⁽⁹⁴⁾. وقد أضيف إليها ضريبة المباني، التي استحدثت سنة 1910⁽⁹⁵⁾، وأداء واجب الكهرباء، الذي أدخل إلى الزاوية — بأمر مخزني — سنة 1337هـ/1919م⁽⁹⁶⁾.

ومن بين كل هذه النفقات، المذكورة أعلاه، التي كانت تعرف ذبذبات قوية، ضيافة الواردين على الزاوية، والإصلاحات، وبالتالي، فدالة هذا الصنف من النفقات غير قارة. فهي تارة في ارتفاع، وتارة أخرى في انخفاض. ومن ثم فإن معدل الإنفاق، هنا، غير ثابت. (انظر مصدر الهامش 73).

الصنف الثالث والأخير من هذه الصوائر يتعلق بالتنافذ النقدية، وهي الجرايات، أو الرواتب، التي كانت تدفع شهريا لبعض الأشخاص والتي يمكن إدراجها ضمن إحدى الوظائف الاجتماعية للزاوية. إلا أنها لم تظهر إلا في تاريخ متأخر؛ كما أنها لم تعمر طويلا؛ زد على ذلك أنها كانت محدودة في نقر محدود، لا يتجاوز عدد أصابع اليد، كلهم كانوا من أسرة النقيب، تماما كما هو الشأن بالنسبة للدار المنفذة.

(94) انظر، على سبيل المثال، الصفحات التالية : 136 — 145 — 155 — 165 — 171 — 181 — 192...

(95) ص. 136.

(96) ص. 190.

وكان أول من استفاد من هذه الجراية هو المرابط اليمني بن سعيد الناصري، المشار إليه آنفا أكثر من مرة⁽⁹⁷⁾، وذلك بأمر من السلطان مولاي عبد العزيز الذي أصدر ظهيرا في الموضوع بتاريخ 21 رجب 1322/فاتح أكتوبر 1904م، نص بالحرف على ما يلي : «... نأمر ناظر أحباس الزاوية الناصرية بمحروس ثغر الرباط أن ينفذ للمرابط العدل الطالب اليمني بن سعيد الناصري خمسة ريال في كل شهر من وفر الأحباس المذكورة إعانة له على أداء كراء محل سكنه حيث لم تبق دار تناسبه من دور هذه الأحباس يسكنها كأبناء عمه الذين هناك، وأن يبقى كتابنا الشريف هذا بيده يتمسك به. والسلام»⁽⁹⁸⁾.

إذن، فهذه الجراية الشهرية جاءت بهدف تخليص المعني بالأمر من «هم أداء الكراء». لكن، هنا، يمكن أن نطرح السؤال : ماذا وقع في شأن هذه الجراية لما نفذت للمرابط اليمني — بعد ثماني سنوات من هذا التاريخ — «دار حميرة من غير كراء يلزمه...»⁽⁹⁹⁾ ؟

يجوز التخمين، للوهلة الأولى، أنها عرفت توقفا. إلا أن الأمر كان خلاف ذلك تماما. إذ أنه بنفس التاريخ الذي حصل فيه على ظهير تنفيذ «دار حميرة» (وهو 30 يوليوز 1912)، حصل كذلك على ظهير آخر، نص على أن ينفذ له، من وفر أحباس الزاوية، ستة أريلة في كل شهر⁽¹⁰⁰⁾. وبذلك يكون السلطان الجديد، مولاي يوسف، قد أضاف له ريالا عما كان يقبضه في السابق.

بعد حوالي أربعة أشهر ونصف من هذا التاريخ، وبالضبط ابتداءً من شهر محرم 1331/دجنبر 1912م، حصل على جراية ثانية، وهذه المرة من نائب النقيب (وولده في نفس الوقت)، وهو عبد السلام بن أحمد بن أبي بكر الناصري. وكان مبلغها ريالين في الشهر. إلا أنها كانت مشتركة مع أولاده الطلبة الثلاثة⁽¹⁰¹⁾.

(97) انظر ما سبق ذكره من مصدر الهامش 69 إلى مصدر الهامش 73.

(98) ص. 127 (الحوالة الحبسية).

(99) مصدر الهامش 69.

(100) ص. 142.

(101) ص. 155.

وقبيل هذا التاريخ بقليل — وذلك ابتداء من شهر شوال 1329هـ/أكتوبر 1911م — أعطى نائب النقيب أعلاه أمره لمقدم الزاوية بتنفيذ راتب شهري، مبلغه ثلاث بسطات، لإحدى شقيقاته، وهي فاطمة بنت أحمد بن أبي بكر الناصري⁽¹⁰²⁾. وللعلم، فهذه «البت» كانت مقعدة؛ وقد ظلت مستفيدة من هذا الراتب إلى تاريخ وفاتها، في شهر شوال 1333هـ/غشت 1915⁽¹⁰³⁾. وبوفاتها ظل الم رابط اليمني، إلى جانب أولاده، يتقاضى ما أشير إليه أعلاه، إلى حدود متم شوال 1335هـ/18 غشت 1917⁽¹⁰⁴⁾. إذ ابتداءً من هذا التاريخ، توقفت الجرايتان معا. وقد لوحظ أن توقفهما تزامن مع بداية إصلاح الدار التي كان يقطنها هو وأولاده، ومع مرافق ذلك من الديون التي تراكمت في ذمته، كما أشير إلى ذلك فيما سبق⁽¹⁰⁵⁾.

صحيح أننا نجد تنافذ أخرى كانت تمنح، أحيانا، لبعض الأشخاص المقربين من النقيب، إلا أنها لم تكن ثابتة. وبالتالي تجد مكانها في قائمة النوع الثاني من النفقات، أي النفقات الظرفية.

ب) النفقات الظرفية

يمكن تصنيف هذا النوع من الصوائر إلى أربعة أصناف. ولتكن البداية بما انتهينا إليه أعلاه، أي التنافذ الظرفية.

ومن خاصياتها أنها محدودة من جهة، ولم تظهر إلا في تاريخ متأخر من جهة ثانية (تماما كما هو الشأن بالنسبة للتنافذ الثابتة). وقد وقفنا على حالتين اثنتين أساسيتين : الحالة الأولى تمت بأمر من السلطان مولاي عبد الحفيظ في 7 ماي 1908، لحساب أحد إخوة النقيب أحمد بن أبي بكر الناصري، كما يتضح من الرسالة التالية : «فيأمرك سيدنا أن تدفع للم رابط سيدي سليمان بن أبي بكر الناصري

(102) ص. 142.

(103) ص. 165.

(104) ص. 176.

(105) انظر ملاحظة الهامش 97.

ثلاثمائة ريال إعانة له على لوازم سفره ونفقة عياله وعلى المحبة. والسلام» (106).

أما الحالة الثانية فقد تمت بأمر من النقيب نفسه، في أبريل 1914، لحساب أحد أولاد أساتذته وشيوخه، وهذا نص الأمر : «فإذا ورد عليك ابن شيخنا ولد شيخ المشايخ سيدي الغازي نفعا الله به وهو سيدي عبد الله الشافعي أكرم ضيافته أربعة أيام، وادفع له مائة ريال، وأقدر قدره غاية وفوق النهاية...» (107).

الصف الثاني يتعلق بنفقات خاصة بالنقباء، أو بأحد أولادهم من ذوي الامتياز الاستثنائي. وتتمثل إما في أشربة أو في أداء مستحقات بعض الديون للجهات الدائنة.

ومما ورد ذكره من بين تلك الأشربة، شراء جنان لحساب النقيب محمد بن أبي بكر الناصري، سنة 1302هـ/1884-1885م، بخمسة وستين ريالاً (108). وفي مناسبة ما، لم يتمكن من تحديد سياقها (وإن كانت توحى بأن لها علاقة بحفلة زفاف)، اشترى مقدم الزاوية دمالج لابن النقيب الحنفي — وهو عبد العزيز — بثمان مبلغة 5434 مثقالاً، كما اشترى له رطلاً غير ربع رطل من العود الهندي الماوردي مع القنينة التي تجعل فيه بـ 4329 مثقالاً (أربعمائة واثني وثلاثين مثقالاً وتسع أواق)، وذلك في الربع الأخير من سنة 1310هـ/1893 (109). ولأخذ فكرة عن الموقع الذي احتلته هذه النفقة الأخيرة وحدها، نشير إلى أن مداخيل أملاك الزاوية خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 1310 بلغت 20996 مثقالاً، في حين بلغت مجموع النفقات الثابتة — خلال نفس المدة —

(106) رسالة من الوزير المفضل بن محمد غريظ إلى ناظر الزاوية الناصرية بالرباط عبد الله بناني بتاريخ 5 ربيع الثاني 1326هـ/7 ماي 1908، ص. 130. وانظر رسماً عدلياً يشهد فيه المعني بالأمر (أي سليمان الناصري) أنه حاز القدر المذكور بصفحة 132. وانظر موقع هذه التنفيذة ضمن قائمة النفقات في صفحة 132.

(107) رسالة من النقيب أحمد بن أبي بكر الناصري إلى المقدم عبد الله بناني بتاريخ 6 ربيع الثاني 1314هـ/2 أبريل 1914، ص. 145. وانظر أيضاً رسالة أخرى في صفحة 156.

(108) انظر مصدر الهامش رقم 7.

(109) ص.ص. 89 — 91.

4981 مثقالاً⁽¹¹⁰⁾. وهكذا تكون النسبة المئوية لكل نفقة : 20,61 % بالنسبة للعود الهندي الماوردي، و 45,15 % بالنسبة لمجموع النفقات الثابتة⁽¹¹¹⁾.

من بين تلك الأثرية التي تكررت عدة مرات، نجد الزرابي والحنابل⁽¹¹²⁾. ويبدو أن هذا الأمر مرتبط بما كان لمدينة الرباط من شهرة في إنتاج هذا النوع من المنتجات ؛ هذا فضلا عن ألبسة من النوع الذي يناسب مقام النقيب — وبعض زوجاته — من ملف وحرير وقفاطين وسلاهم وفرجيات⁽¹¹³⁾، كما لا تنعدم الحالات التي يتم فيها الإنفاق على شراء الكتب، إما للنقيب أو لأحد أبنائه، والتي كانت تنسخ⁽¹¹⁴⁾.

وفيما يخص أداء مستحقات بعض الديون، أشارت الحوالة، في أول مثال معبر لها، إلى أن مقدم الزاوية الناصرية بأزمور لما باع إحدى الإماء — بثمان مرفق — للنقيب الحنفي، سنة 1893، دفع له نضيب وبقي نصيب آخر في ذمته (ويبدو أن مداخيل فرع الزاوية بأزمور كانت عاجزة عن سد هذا الدين). وهذا ما جعل النقيب يتجه إلى مقدم الزاوية بالرباط، عبد الله بناني، موجهًا إليه الأمر التالي : «وبعد فيرد عليك مقدمنا بأزمور الشريف الأبرك السيد عبد القادر الزموري وييده رسم مختوم بطابعنا فيه ثمن أمة بقي له فيه علينا من ثمن أمة مائة ريال وستون ريالاً، فادفعها له مما توفر تحت يدك من وفر الأحباس شيئاً فشيئاً إلى أن يستوفي جميع ذلك العدد». ثم تضيف الرسالة موضحة : «ومادفعته قيده بظهر كتابنا وبظهر الرسم الذي بيده مختوما عليه بطابعنا. وعند تمام العدد المذكور حُز منه كتابنا هذا والرسم المختوم عليه بطابعنا»⁽¹¹⁵⁾.

(110) ص.ص. 90 — 91.

(111) وللإيضاح نشر إلى أن مداخيل الأملاك المشار إليها أعلاه لا تضم مداخيل القبور (انظر الجدول رقم 8 حيث أشير إلى ذلك).

(112) انظر على سبيل المثال ص.ص. 115 — 123 — 158.

(113) ص. 158.

(114) ص. 100.

(115) بتاريخ 22 صفر 1311/9 شتنبر 1893، ص. 92 ؛ وانظر أمثلة أخرى بصفحات 83 — 96 و 101 و 116 و 117 و 123.

وفي بعض الحالات، لما يكون الدين المتخلف في ذمة النقيب مرتفعاً، نتيجة شراء بضائع باهظة الثمن، تأخذ المسألة، إذاً، صبغة استعجالية، ويكون أداء هذا الدين من أولى الأولويات التي يلزم المقدم الاهتمام بها قبل سواها من جميع النفقات. وفي هذا الصدد كتب النقيب أعلاه، مرة، إلى نفس المقدم قائلاً : «... ونعلمك أنا نفدنا في كتابنا هذا الآتي بيد حامله محبنا التاجر الأبر السيد أحمد بن محمد العليج الرباطي أن تدفع له من وفر مستفادات الزاوية جميع أربعمئة ريال الباقية له علينا وادفعها له شيئاً فشيئاً تقاضياً حتى يستوفيه بلا ماطلة ولا توان ولا إهمال حتى تستوفي له العدة المذكورة. وإذا استوفيتها فحسبك، وأعلمنا باستيفائها له. وأوصيك ثم أوصيك أن لا تدفع لأحد شيئاً قبل استيفائها له إلا ما كان من مئونة رقاص مارٍ بك فلا بأس»، وكالعادة، تضيف الرسالة اللازمة التقليدية : «وما دفعته قيده على ظهر هذا الكتاب وبعد تمام العدة حزه لعندك. والسلام» (116).

الصنف الثالث كان يتجه إلى تقديم يد المساعدة إلى بعض فروع الزاوية بمناسبة إصلاح ما وعجزها عن تحمل نفقاته، بل وأحياناً مساعدة الزاوية الأم نفسها. هكذا، قدمت الزاوية، في شعبان 1280 هـ/يناير 1864، خمسمائة مثقال لإصلاح فرع الزاوية بتطوان⁽¹¹⁷⁾، وثلاثمئة ريال لإصلاح فرع زاوية مراکش «مما وقع في جدرانها وشققها من التلاشي»، في يناير 1903⁽¹¹⁸⁾، وثلاثمئة ريال أيضاً «للزاوية الكبيرة بتمغروت»، في شتنبر 1911⁽¹¹⁹⁾.

(116) بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1318/27 شتنبر 1900، ص. 115.

(117) ص. 26.

(118) انظر رسالة في الموضوع أرسلها النقيب الحنفي بن محمد بن أبي بكر الناصري إلى المقدم عبد الله بناني بتاريخ 30 رمضان 1320/30 دجنبر 1902، ص. 118.

(119) انظر رسماً عدلياً في الموضوع بتاريخ 26 رمضان 1329/20 شتنبر 1911 بصفحة 137. ويشير هذا الرسم إلى أن ابن النقيب ووكيله في نفس الوقت وهو عبد السلام بن أحمد ابن أبي بكر الناصري، حاز هذا المبلغ «بقصد أن يوجهها إلى موكله والده النقيب المذكور لاحتياج الزاوية الكبيرة بتمغروت إليها، وأذن له في اقتطاعها أيضاً مما يفضل من مستفاد أوقاف الزاوية وما يدخل من ثمن القبور». ومعنى هذا أن مقدم الزاوية عبد الله بناني — وقد كان تاجراً — أقرض هذا المبلغ للزاوية الأم من ماله الخاص، باعتبار أن الزاوية الفرع لم تكن تتوفر على فاضل. وهذه الحالة تكررت كثيراً.

وكل هذه المساعدات قدمت قبل فترة الحماية ؛ أما خلالها، فقد وقفنا على مساعدة واحدة، ووجهت، سنة 1918، للفرع الموجود بطنجة، وكان مبلغها ألفي بسيطة. إلا أن هذه المساعدة ووجهت، هذه المرة — وهذا جديد —، «على وجه السلف» (120).

نصل، بعد كل هذا، إلى الصنف الرابع والأخير من أصناف هذه النفقات الظرفية، والمتمثل في شراء وبناء أملاك جديدة لحساب الزاوية نفسها. وفي الواقع، لقد سبقت الإشارة — عرضة — إلى هذه النقطة، لما قمنا بتسطير جدولين : أحدهما خاص بالأبنية (الجدول رقم 2) والآخر بالأشربة (الجدول رقم 3)، حددنا فيهما تاريخ كل بناء أو شراء، وكذا ثمن الشراء أو تكلفة البناء. وبخصوص الفراغ الملاحظ في خانة هذه الأخيرة، فمرد ذلك يعود إلى نوع المعلومات الواردة في الحوالة نفسها : فتلك التكاليف كانت ترد مندججة ضمن صوائر أخرى. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، إذا سبق أن سجلنا هزالة ما اشترته أو بنته الزاوية على امتداد إحدى وسبعين سنة، فذلك راجع ليس فقط — كما هو واضح الأمر الآن — إلى كثرة هذه الصوائر فحسب، بل يجب أن نضيف إلى ذلك أن الفاضل نفسه، بعد خصم كل هذه النفقات المذكورة، لم يكن يستثمر في تنمية أملاك الزاوية. والحالة هاته، نتساءل : أين كان يتجه هذا الفاضل ؟

جـ) الفاضل من النفقات

إن الفاضل من كل هذه النفقات كان، ببساطة، يوجه إلى النقيب. وكان النقباء يفوضون أمر جمعه إلى أحد وكلائهم. ولأخذ فكرة مباشرة عن هؤلاء الوكلاء — وكذا رسم التوكيل نفسه — نورد الرسم التالي، كنموذج من بين نماذج أخرى كثيرة : «الحمد لله وكل الولي الصالح سيدي الحنفي بن محمد أبي بكر بن علي يوسف الناصري ووكيله ونائبه الفقيه العلامة الأديب الفهامة السيد الحبيب بن المداني التمجروتي على محاسبة مقدمي أحباس الزاوية الكبرى بتمجروت عمرها الله بدوام ذكره بالأمصار والثغور مقدمي الصويرة وآسفي ومقدمي الثغور الزموري

والبيضاوي والجديدة ورباط الفتح وسلا والعرائش وطنجة وتطوان ومقدم شفشاون ومكناس وفاس محاسبة شرعية، وعلى حوز ما توفر للزاوية المذكورة في يد كل مقدم منهم توكيلا صحيحا تاما لا يُخِلُّ بفصل من فصوله من إقرار وإنكار وخصام وصلاح إن ظهر وجهه ويمين ما لم يصرح بعزله وقبل المتوكل ذلك...» (121).

وإذن، فمهمة هؤلاء الوكلاء هي التطواف على مجموع فروع الزاوية، وبالضبط الفروع المنصوص عليها في رسم التوكيل (122)، وإجراء الحساب مع مقدميها حول مجموع المداخل التي تجمعت لديهم بعد حذف الصوائر (123)، ابتداء من تاريخ آخر محاسبة أجريت معهم إلى تاريخ المحاسبة الجديدة، ثم حيازتها منهم، برسم عدلي بطبيعة الحال.

ومن ثم يتضح أنه لم يكن هناك تاريخ مضبوط ومحدد لإجراء الحساب مع مقدمي الزوايا، وهذا بالضبط ما يفسر ذلك التباين الزمني الموجود ما بين مدة وأخرى (انظر الجدولين رقم 1 و 8). إلا أن الملاحظ هو أن إجراء الحساب وحيازة

(121) بتاريخ 3 رجب 1321هـ/25 شتنبر 1903، ص. 119 (وهو بتوقيع عدلين وإعلام قاضي ردانة به، وهو الحاج علي بن الحاج).

(122) أثار انتباهنا بخصوص أسماء الفروع المذكورة أعلاه، غياب فرع الزاوية بمدينة مراكش. ويبدو أن سبب ذلك راجع إلى أن النقيب الحنفي كان مقيما بهذه المدينة، وذلك ابتداء من سنة 1900/1318. انظر رسالة في الموضوع بصفحة 115 (من الحوالة).

(123) كانت الزاوية تتوفر على دفاتر، أو كنانيش، تسجل فيها المداخل والمصاريف يوميا، ثم بعد ذلك شهريا. وبوصول الوكلاء لإجراء الحساب وحيازة الفاضل يتم الاعتماد على ما هو مفصل في تلك الكنانيش، ويلخص في كناش خاص، وهذا هو الأصل في هذه الحوالة التي اعتمدناها في هذه الدراسة. وقد أضيف إليها، من باب التوثيق، نسخ المراسلات الرسمية التي كانت ترد على الزاوية، سواء من الزاوية الأم، أو المخزن. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية نشير إلى أن بعض الوكلاء.. أثناء مراجعتهم للعمليات الحسابية، كانوا يكتشفون بعض الأخطاء في عمليات الطرح أو الجمع، حيث كانوا يقومون بتصحيحها، ويتم ذكر ذلك في الحوالة (انظر على سبيل المثال، ص. 86، وص. 100). إلا أن الحوالة، مع ذلك، لا تخلو من أخطاء في هذا الجانب. وقد حاولنا تصحيحها، في حدود ما وظفناه من إحصائيات، مع الإشارة إلى ذلك في إبانته (انظر ملاحظات الجدول رقم 1 و 8).

الفاضل كانا يتان عموما على فترات طويلة نسييا، ماعدا حالات معينة، وهي قليلة، ك وفاة أو عزل المقدم السابق، أو بلوغ أخبار للنقيب — من المقدم نفسه — تفيد أنه قد تجمع لديه وفر ما.

وفي الواقع، فإن إثارة موضوع الوكلاء يحيلنا إلى عنصر آخر، وهو علاقة الزاوية الأم بالفرع، وهذا ما سيكون موضوع دراسة أخرى.

